هاوا نور

باحثة في مركز الدراسات الأمنية، جنوب أفريقيا.

ديفيد واجاتشا

خبير متخصص في دراسات الأمن وإدارة الصراعات

عملية ليندانشي:
التكتيكات الجديدة لـ" حركة الشباب" تجاه كينيا

استطاعت حركة "الشباب" الصومالية مواجهة العمليات العسكرية الكينية ضدها، والعمل على نقل المعركة والهجمات الإرهابية بشكل أكبر إلى الداخل الكيني، مستغلةً في ذلك استخدام تكتيكات حرب العصابات، وبناء حواضن مجتمعية لها بين السكان على جانبي خط الحدود، ومحاولة ملء الفراغ الأمني، وإثارة العنف الطائفي والديني.

لم تتمكن عملية التدخل العسكري الكيني في الصومال، والتي بدأت في أواخر عام 2011، وعرفت باسم "ليندا نشي"، من الحد من قدرات حركة "الشباب"، على الرغم من أنها استهدفت تحجيم قدراتها على المدى القصير، وتجفيف مصادر تمويلها على المدى البعيد، وربما تفكيك الحركة بأكملها.

وكانت عملية "ليندا نشي" قد قامت على محورين أساسيين، أولهما: إقامة منطقة عازلة على الحدود الكينية – الصومالية، وإنشاء إدارة حكم ذاتي صديقة تحت اسم "جوبالاند" داخل الصومال من أجل تحصين كينيا من الهجمات الإرهابية. وثانيهما: طرد "حركة الشباب" من مدينة "كيسمايو" البحرية، التي كانت تُعتبر عاصمتهم الاقتصادية.

ورغم اعتقاد البعض أن هذه الأهداف تحققت نسبياً في البداية، فإن الهجمات الإرهابية المتعاقبة لحركة الشباب في كينيا أثبتت أن العملية لم تتمكن من استكمال نجاحاتها الأولى؛ ما يثير التساؤل عن مكامن القوة في تنظيم الشباب وتكتيكاته التي جعلته قادراً على امتصاص الضربات الموجهة له.

أولاً: تحوّل تكتيكات حركة "الشباب"

يعد انتهاج حركة "الشباب" أسلوب حروب العصابات والتمرد من أهم العقبات التي تواجه أجهزة الأمن الكينية، حيث تقوم تحركات "الشباب" عسكرياً على العمل بشكل خفي، مما يصعب من تحديد أماكنها أو استهدافها بدقة، وهو ما يتوافق مع ما ذهب إليه "لوكاس ميليفسكي" بشأن هذا النوع من الحروب، إذ أشار إلى أن الخطوة الاستراتيجية الأولى في مثل هذا النوع يتمثل في حرمان الخصم من القدرة على ممارسة أساليبه الاستراتيجية المعتادة في شن الحرب التقليدية[1]، وإجباره على اتباع أساليب أخرى ليس له خبرة بها تتمثل في اتباع أساليب واستراتيجيات مكافحة التمرد، وهي استراتيجيات لم يألفها، وبالتالي يفشل في مواجهة الحركات التي تتبنى أسلوب حرب العصابات، أو على الأقل يتعرض لخسائر كبيرة لحين استعادة قدرته على تحسين وضعه الاستراتيجي[2].

وفي ضوء ذلك، فإن حركة "الشباب" تحد من حرية قوات الأمن الكينية عبر إجبارها على التعامل معها في شكل مكافحة التمرد. ويمكن ملاحظة أثار هذا التضييق الاستراتيجي في تراجع قدرة قوات الأمن الكينية على توظيف قوتها العسكرية، مقارنة بما كانت عليه أثناء عملية "ليندا نشي".

ويرجع السبب وراء اتباع حركة الشباب "أسلوب حرب

العصابات" إلى الخسائر التي تعرضت لها أثناء عملية "ليندا نشي"، وتفوق القوات الكينية التي اشتبكت مع "الشباب" في حرب تقليدية، مما مكنها من توظيف قوتها العسكرية المتفوقة في مواجهة المسلحين؛ وبالتالي استطاعت القوات الكينية - بمساندة من لواء "راس كامبوني" الموالي للحكومة الصومالية - تطبيق استراتيجيتها التقليدية بنجاح، ممثلةً في الملاحقة والتدمير والحفاظ على السيطرة على الأرض، بما يتضمنه ذلك من ملاحقة مسلحي "الشباب" في المناطق التي سيطروا عليها، وتحرير هذه المناطق.

وقد أثرت هذه التجربة على حركة الشباب، ودفعتها إلى تبني استراتيجية حرب العصابات، بهدف إجبار القوات الكينية على اتباع أساليب مواجهة التمرد، غير المألوفة بالنسبة لهم. وكان لهذه الاستراتيجية أثر كبير على تغيير وجهة الصراع لصالح "الشباب"؛ ففي ظل هذه النوعية من القتال، يتبع كل طرف قواعد قتالية مختلفة، وهو ما يصب عادة في صالح المتمردين أو الحركات غير النظامية على حساب القوات النظامية التي تواجههم.

لهذا تمتعت حركة الشباب بمرونة تكتيكية عالية[3]، ما أكسبها "المبادرة الاستراتيجية" في المواجهات مع الحكومة الكينية، وهو ما يرجع إلى تمتع حركات التمرد بميزة اختيار التوقيت المناسب والظروف المواتية لتوجيه ضرباتها[4].

ونظراً لأن مسلحي "الشباب" هم من يمتلكون زمام المبادرة، فإن أجهزة الأمن الكينية تظل في موقف رد الفعل، وهو ما يضعف من موقفها، خاصة في ظل عجزها عن الحصول على معلومات دقيقة ومبكرة عن أنشطة "الشباب". ويعني ذلك أن مسؤولي الأمن الكيني عليهم الدخول في عمليات طويلة ومعقدة لجمع معلومات عن تنظيم ليست له مناطق تمركز واضحة؛ مما يفسر جزئياً حالة الارتباك في صفوف قوات الدفاع الكينية وجهاز الشرطة الوطني[5]، واللذين اتهما جهاز الاستخبارات الوطني بتسليمهما تقارير غامضة وخالية من أية تفاصيل يمكن العمل على أساسها[6]. وقد أثر ذلك سلباً على صورة أجهزة الأمن الكينية، والتي تم اتهامها بالتقصير وافتقاد الكفاءة.

وبحسب تقرير مشروع ACLED (Armed Conflict Location & Event Dataset) الصادر في عام 2013، فقد ازدادت هجمات حركة "الشباب" في كينيا من 13 هجوماً إرهابياً في الفترة ما بين 2009 و2011، إلى 103 هجمات في الفترة التي أعقبت إخراج الحركة من كيسمايو بعد عام 2011[7]؛ ما ادى إلى غضب الرأي العام الكيني، والذي يرى أن التدخل العسكري في الصومال غير محسوب لأنه عرض كينيا لمزيد من هجمات حركة "الشباب".

ثانياً: استغلال المعطيات الجغرافية والفراغ الحكومي

لا يعود التراجع الكيني لجانب تحقيق انتصارات عسكرية على حركة "الشباب" إلى تغيير الأخيرة لأساليبها القتالية فحسب، إذ لا يقدم هذا البعد تحليلاً شاملاً لأزمة كينيا الأمنية مع تصاعد هجمات "الشباب" ضدها، خاصة مع وجود افتراض خاطئ بأن "الشباب" تتحرك بشكل عشوائي وأنها تفتقد للرؤية الاستراتيجية والمرونة التكتيكية؛ فإضافة لذلك تمكنت حركة "الشباب" من استغلال بعض المعطيات الميدانية والمعلوماتية التي أتاحت لها التفوق في توظيف الخصائص الجغرافية، وحالة الفراغ الأمني، وبالتالي قدرتها على استهداف الأجهزة الأمنية الكينية. وفي هذا الإطار نجحت الحركة بصورة أكثر تحديداً في القيام بما يلي:

1- استغلال الفراغ الأمني على الحدود: إذ قامت حركة الشباب باستغلال الثغرات الأمنية على الحدود الكينية – الصومالية، والتي تمتد لمسافة 682 كيلومتراً، حيث أدى طول الحدود المشتركة إلى إرباك أجهزة الأمن الكينية، وحال دون قدرتها على القيام بعمليات عابرة للحدود، خاصةً مع الوجود الحكومي شبه المعدوم في الجانب الصومالي، وضعفه في الجانب الكيني؛ وهو ما مكّن مسلحي الشباب من العمل بأريحية على جانبي الحدود، واللجوء للمناطق الريفية على الجانب الصومالي، الذي لا حكومة فيه، والاختفاء فيها بعد تنفيذ هجماته الإرهابية في كينيا.

> يلعب عدم ثقة السكان المحليين في المؤسسات الحكومية، وتراجع اهتمام الدولة بهذه المناطق، دوراً كبيراً في استمرار وجود "الشباب" في صفوف السكان المحليين؛ وهو الأمر الذي يدركه التنظيم جيداً، ويوظفه من خلال اللعب على وتر المظالم التاريخية والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للسكان المحليين .

وكما يبين تقرير (ACLED) الصادر في يناير 2015، فقد استطاعت الحركة تأسيس أربع بؤر للعنف على طول الحدود[8]، الأولى قرب الحدود الإثيوبية، وتمتد جنوباً حتى "واجير"؛ والثانية بين مدينتي "غاريسا" و"ليبوي"؛ والثالثة بين نهر "تانا" و"لامو"؛ والأخيرة تتمركز حول "مومباسا"[9].

2 ـ سهولة الاندماج داخل المجتمعات الحدودية: العامل الثاني الذي استغلته حركة "الشباب" في المناطق الحدودية هو الخفة السكانية في هذه البؤر الأربع. فكما يشير "دافيد جالولا" تلعب الكثافة السكانية المنخفضة والمتناثرة دوراً مهماً لصالح الجماعات الإرهابية وحركات التمرد، حيث يسهل ذلك لهم السيطرة على هذه المناطق وعلى سكانها، وذلك على عكس المناطق مرتفعة الكثافة.

ويُضَاف لذلك استفادة حركة "الشباب" من الامتداد الإثني للصوماليين على امتداد الحدود، مما أعطى لأعضاء الحركة القدرة على الاختفاء بين السكان، وصعب على أجهزة الأمن مهمة التعرف عليهم.

ويمكن القول إن معرفة وفهم حركة الشباب للخصائص السكانية داخل أماكن تمركزهم مكنهم من تحقيق أمرين:

الأول: إيجاد حاضنة مجتمعية في مناطق الحدود، فقد استطاعت الحركة إنشاء شبكة تجنيد واستخبارات معقدة، وذلك عبر سيطرتها على العديد من السكان داخل هذه المناطق، وهي استراتيجية رئيسية ساعدت الحركة ليس فقط

على جمع معلومات عن تحركات القوات الأمنية الكينية، ولكن ضمنت لها أيضاً عدم وصول معلومات عن مسلحيها للسلطات الكينية، ما أفقد الأخيرة أحد الشروط الحاسمة لنجاح عملياتها العسكرية ضد "الشباب".

ويلعب عدم ثقة السكان المحليين في المؤسسات الحكومية، وتراجع اهتمام الدولة بهذه المناطق، دوراً كبيراً في استمرار وجود "الشباب" في صفوف السكان المحليين؛ وهو الأمر الذي يدركه التنظيم جيداً، ويوظفه من خلال اللعب على وتر المظالم التاريخية والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للسكان المحليين من قبل الحكومات الكينية المتعاقبة التي تلت الاستقلال.

الثاني: إثارة العنف الطائفي، حيث تستغل حركة الشباب التنوع الإثني للشعب الكيني، وتعمل على إعادة إحياء الخلافات والأحقاد الإثنية القديمة التي تتعلق بالأرض والسلطة، وذلك من خلال تعمد استهداف السكان غير الأصليين، الذين قدموا من مناطق أخرى في كينيا، واستوطنوا في منطقة كانت تعود تاريخياً لجماعة إثنية أخرى، ومن ذلك استهداف هجمات الشباب في يونيو 2014 منطقة "مبيكيتوني" في "لامو".

وقد تأسست هذه المنطقة بناء على خطة استيطانية وضعت في عام 1960، وكان أغلب من استوطن فيها من "الكيكويو"، الذين ينحدرون من وسط كينيا. وعندما أعلنت الحركة مسؤوليتها عن الهجوم، اعتبرت أن "هذه العملية ليست فقط رداً على تدخل قوات الدفاع الكينية في الصومال، وانتقاماً للمسلمين الذين تم قتلهم، ولكن نظراً إلى أن "مبيكيتوني" كانت بلدة إسلامية قبل أن يتم احتلالها من قبل الغزاة المسيحيين"[10].

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك هجمات ديسمبر 2014 في منطقة كورمي" في بلدة "ماندیرا" في الشمال الشرقي[11]، وهجمات أبريل 2015 على جامعة "غاريسا" في الشمال الشرقي أيضاً، والتي أعدم فيها أفراداً غير مسلمين.

خاتمة

استطاعت حركة "الشباب" أن تؤسس لنفسها وضعاً استراتيجياً مزجت فيه بين تكتيكات التمرد والإرهاب، إلى جانب نجاحها في استغلال الفراغ الحكومي وطبيعة التركيبة السكانية للمجتمعات الحدودية، ما مكنها من تطوير تكتيكات "التمرد" للسيطرة على مساحات واسعة والحصول على تأييد بعض الفئات من السكان المحليين بهدف تأمين ملاذات آمنة لها، وتوظيف الإرهاب والعنف ضد من يرفضون الخضوع لها.

هذه الأبعاد مجتمعة مكنت حركة الشباب المسلحة من امتصاص الضربات العسكرية الكينية وتوسيع دائرة الصراع، ليمتد داخل الأراضي الكينية، وبشكل أكثر حدة عن مرحلة ما قبل بداية عملية "ليدا نشي"، بل وتشير بعض التقارير إلى محاولات من حركة "الشباب" لفتح جبهة جديدة ضد كينيا، انطلاقاً من الداخل الكيني من خلال "جيش الإيمان" أحد الجماعات الإرهابية المرتبطة بالشباب. كما تتصاعد المخاوف من قيام المسلحين بتأسيس قواعد جديدة لهم في مناطق الغابات في "لامو" و"غاريسا"، وعلى ضفاف المحيط الهندي.

ويفسر ذلك تصاعد الاغتيالات التي تقوم بها الحركة المسلحة خاصة في مدينة "مومباسا" الساحلية، حيث تقوم باستهداف الضباط المكلفين بمكافحة الإرهاب من الاستخبارات والشرطة بغرض تشتيت انتباه الأجهزة الأمنية على عدة جبهات. ففي 26 مارس 2015 قتل الرقيب محمد إبراهيم علي في "أولد تاون" وهو ضابط رفيع في وحدة مكافحة الإرهاب. وفي 2 يوليو قتل هشام سلمان علي خارج مسجد أيضاً في "أولد تاون"[12]، وهو ضابط في جهاز الاستخبارات.

أخيراً يمكن القول إن كينيا قد أسست بشكل غير متعمد بنجاحها في إخراج حركة "الشباب" من المناطق التي سيطروا عليها في الصومال في عام2011، لمرحلة جديدة تحوّلت فيها إلى نمط حرب العصابات والعمليات الإرهابية، وهو ما يعني أن الأجهزة الأمنية والعسكرية الكينية لا يمكنها الاستمرار في الاعتماد على التكتيكات التقليدية للقضاء على حركة الشباب المسلحة، وأن عليها تبني استراتيجيات مختلفة تقوم في المقام الأول على تجفيف الحاضنة الاجتماعية للتنظيم.

1- Lukas Milevski,"Whence Derives Predictability in Strategy?" **Infinity Journal**, volume 2, issue 4, Fall 2012.

2- Randall, Peter, S. "Strategy and the role of the enemy", **Infinity Journal**, Volume 4, Issue 3, Spring 2015, pp. 28 – 32.

3- David Galula, **Counterinsurgency Warfare: Theory and Practice**, (London: Praeger Security International, 2006).

4- Ibid,

5- Kimaiyo to Create Own Intelligence Unit to Match NIS, **Standard Media**, 27 June 2014, accessible at: http://www.standardmedia.co.ke/?articleID=2000126225

6- Blame Game over Westgate attack. **Daily Nation**, September 26, 2013, accessible at: http://goo.gl/1JVcYg

7- Regional Report: Kenya, **Armed conflict location & event dataset**, December 2013, accessible at: http://goo.gl/9t1ofC

8- Conflict Trends: Real-Time Analysis of African Political Violence, **Armed conflict location & event dataset**, NO. 33, January 2015, accessible at: http://goo.gl/ldkDXO

9- Conflict Trends: Real-Time Analysis of African Political Violence, **Armed conflict location & event dataset**, NO. 33, January 2015, accessible at: http://goo.gl/ldkDXO

10- Understanding Insurgent Margins in Kenya, Nigeria and Mali, Rapid Response briefing, **Institute of Development Studies**, Issue 10, March 2015, accessible at: http://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/123456789/6013/RRB10.pdf?sequence=5

11- Al-Shabab massacres non-Muslims at Kenya quarry, **BBC news**, 2 December 2014, accessible at: http://goo.gl/Bucf3M

12- Sunday Standard, Why al-Shabaab tactics should worry you. 9 August 2015, p. 12.